



ISSN: 1817-6798 (Print)

Journal of Tikrit University for Humanities

available online at: www.jtuh.org/

Lect. Dr. Nathir Mohammed Amin

College of Arts/University of Mosul

* Corresponding author: E-mail :
natheer.m.a@uomosul.edu.iq

07717215323

Keywords:

negation
 sentences
 letters
 meanings
 denial

ARTICLE INFO**Article history:**

Received 14 June, 2022
 Accepted 17 Aug 2022
 Available online 15 Apr 2023
 E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
 UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



Sibaweeh's Syntactic Viewpoints in 'Al-Azhiya' by Al- Harawee (415 A.H.) : A Presentation and an Analysis

A B S T R A C T

The present research deals with the grammatical viewpoints of Imam Sibaweeh (d. 180 AH), which were mentioned by Imam Al-Harawee (d. 415 AH) in his book (Al-Azhiya fi 'Ilm Al-Harf), which were eleven viewpoints and were distributed in several places and in different chapters of the book. This paper presented these viewpoints, analyzed them, and clarified their vagueness, benefiting from what the great scholars (May Allah have mercy upon their souls) mentioned in their books that enriched the research and paved the way for the researchers. The research concludes that the moral need for intellectual communication with others is the essence of language; It is also a basis for the differentiation of the levels of composition in terms of quality, stemming from this the origin of the moral relationship between (قلما) and (يدوم) and between (يدوم) and (وصال) because (قلما) refers to the action and calls for it, does neither indicate the noun nor invoke it and it does not need it, but (وصال) has advanced towards: (قلما) with the verbal controller for the sake of rhythm and rhyme, which led to making the relationship between (قلما) and (وصال) a moral one, the thing that led to a decrease in the strength and quality of the structure because there is no moral need between (قلما) and (وصال).

© 2023 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: <http://doi.org/10.25130/jtuh.30.4.1.2023.06>

آراء سيبويه النحوية في الأزهية للهروي (ت 415هـ) - عرض وتحليل -

م.د. نذير محمد أمين / كلية الآداب / جامعة الموصل

الخلاصة:

يتناول هذا البحث الآراء النحوية لإمام النحاة سيبويه المتوفى (180هـ) وقد ضمنت آراؤه النحوية القيمة في كتابه المعروف بـ(الكتاب) وقد نقل منها غير واحد من العلماء، ومنهم الإمام الهروي (ت 415هـ) الذي نقل عن سيبويه في كتابه (الأزهية في علم الحروف) آراء نحوية بلغ عددها أحد عشر

رأياً، وتوزعت في مواضع عديدة وفي أبواب متنوعة من الكتاب، وقد قمتُ بعرض هذه الآراء وتحليلها وبيان غوامضها منتعنين بما ذكره علماءنا الأجلاء (رحمهم الله تعالى) في مؤلفاتهم التي أغنت البحث وأنارت للباحث الطريق، وقد أظهر البحث أنّ العرب الفصحاء إذا أرادوا أن يذكروا تركيباً يشتمل على جملة اسمية أو فعلية وقد تضمن ذلك التركيب معنى هاماً أو عرضاً فحماً يستحق توجيه الأسماع والنفوس إليه قدموا بضمير الشأن الذي لا يسبقه مرجعه؛ ليجعل السامع متشوقاً ومتطلعاً إلى ما يزيل إبهام هذا الضمير فتجيء الجملة بعده والنفوس متشوقة إليها مقبلة عليها في حرص ورغبة، وذلك في معرض الحديث عن مجي اسم كان ضمير شأن .

الكلمات المفتاحية: النفي/ الجمل/ الحروف/ المعاني/ النفي/ الفعل.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

أمّا بعد:

فيعدُّ (كتاب سيبويه) مرجعاً لمن جاء بعده، يأخذ منه النحاة، وقد تنوعت مظاهر هذا الأخذ، فمنهم من نقل عنه ليردّ برأيه رأياً آخر مغايراً، ومنهم من أخذ عنه معارضاً، ومنهم من نسب إليه ما لم يقله وهكذا، ومن الذين أخذوا عن سيبويه (الهروي) في كتابه (الأزهية) الذي يعدُّ من أقدم مؤلفات حروف المعاني، وقد نقل عن سيبويه آراء نحوية متعددة وقفنا عندها في بحثنا هذا الموسوم بـ(آراء سيبويه النحوية في الأزهية للهروي (ت 415هـ) عرض وتحليل)، وكانت هذه النقولات في أحكام دقيقة تعدّ من مشكلات النحو التي تباينت فيها آراء النحاة بصريين وكوفيّين، وأحياناً تكون المسألة مختلفاً فيها بين رجال المدرسة الواحدة، وكان عملنا في هذا البحث أن ننقل كلام الهروي ثم نتبعه بكلام سيبويه ثم نحلل ما ورد فيه ونوضح خفاياه منتعنين بأقوال النحاة قديمهم وحديثهم، والله أسأل أن أكون قد وفقت فيما شرعت فيه وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، والحمد لله ولا حول ولا قوة الا بالله.

1- (إن) النافية بين الإعمال والإهمال:

ذكر الهروي (ت415هـ) (رحمه الله) أنّ لـ(إن) المكسورة الهمزة الساكنة النون ستة مواضع، منها أن تكون نافية كقولك: (إن زيد قائم) تريد (ما زيد قائم)⁽¹⁾، ونقل رأي سيبويه (ت180هـ) في إعراب ما بعدها فقال: ((وكان سيبويه لا يرى فيها إلّا رفع الخبر؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبر، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره))⁽²⁾، وكان سيبويه قد قال: ((وتكون في معنى (ما)، قال الله عزّ وجلّ (إن الكافرون إلا في غرور) {الملك -20}، أي: ما الكافرون إلّا في غرور، وتصرف الكلام إلى الابتداء

كما صرفتها (ما) إلى الابتداء في قولك: (إنَّما))⁽³⁾، فلا تأثير لـ(إن) في اللفظ إنَّما تأثيرها في المعنى، فهي تفيد نفي الحال للجملة المؤلفة من المبتدأ والخبر عند سيبويه، وغيره يُجيز نصب الخبر على التشبيه بـ(ليس) كما فعل ذلك في (ما)، قال المبرد (ت285هـ) (رحمه الله): ((هذا هو القول))⁽⁴⁾، وإنَّما لم تعمل عند سيبويه؛ لأنها من الحروف التي لا تختص فتدخل على الأسماء والأفعال، قال تعالى: (إنْ نقول إلا اعتراك بعض آلهتنا بسوء) {هود -54}، وقال عزَّ وجلَّ: (إن الكافرون الا في غرور) {الملك - 20}.

وقد اختلف النحويون في عمل (إن) النافية التي بمعنى (ما) النافية، فمنهم من أعملها ومنهم من أهملها، وأجاز إعمالها الكسائي (ت189هـ) وأكثر الكوفيين وابن السراج (ت316هـ) والفارسي (ت377هـ)؛ لمشاركتها لـ(ما) في النفي؛ ولكونها للحال، ولورود السماع بذلك⁽⁵⁾، ولكنها لا تعمل عمل (ما) إلا بالشروط التي تعمل معها (ما)، والحاصل أنها تفيد نفي الحال ما لم تقم قرينة على غيره سواء عملت أم لم تعمل، فإذا عملت وجب دخولها على الجملة الاسمية، وأما إن كانت مهملة فيجوز دخولها على الجملة الاسمية وعلى الجملة الفعلية⁽⁶⁾.

وذكر ابن الوراق (ت381هـ) أن بعض النحويين يعملها عمل (ما) في لغة أهل الحجاز، كقولك: إنَّ زيدٌ قائمًا؛ وذلك لمشاركتها لـ(ما) في المعنى فقال: ((واعلم أنَّ (إن) التي بمعنى (ما) مختلف فيها، فبعض النَّحْوِيِّينَ يعملها عمل (ما) في لغة أهل الحجاز، كقولك: إنَّ زيدٌ قائمًا، وبَعْضُهُمْ لَا يعملها، فمن أعملها فلمشاركتها لـ(ما) في المعنى، وإنَّما أعملت عمل (ليس) من جهة النَّقْيِ، لا من جهة اللَّفْظِ، فلمَّا شاركت (إن) لـ(ما) في المعنى، وجب أن يستوي حكمهما، ومن لم يجز ذلك، فحجته أن القياس في (ما) ألا تعمل شيئًا، فإذا خالفت العرب جهة القياس، فليس لنا أن نتعدى ذلك؛ لأنَّ القياس لا يُوجبُهُ، والأصل أن يكون ما بعدها مُبْتَدَأً وخبرًا، فلذلك لم تعمل))⁽⁷⁾.

ويبدو أنَّ عدم إعمال (إن) أقرب وأقوى؛ ليطرد الباب في عدم العمل، ولاسيما أن الذي أجاز عملها اشترط لذلك شروطاً، قال ابن يعيش (ت646هـ): ((والمذهب الأول - يعني عدم الإعمال - لأن الاعتماد في عمل (ما) على السماع والقياس ياباه، ولم يوجد في (إن) من السماع ما وُجِدَ في (ما))⁽⁸⁾، فضلاً عن ذلك فـ(إن) النافية التي بمعنى (ما) النافية، ترفع الخبر؛ لأنها حرف نفي وجد دخل على ابتداء وخبر، وأحدث معنى فيهما؛ فلذلك لم تعمل؛ لأنها لا تختص وما لا يختص لا يعمل.

2- إنَّ بمعنى (إنَّما):

ختم الهروي كلامه عن (إن) المكسورة الهمزة الساكنة النون بقوله: ((والموضع السادس تكون (إن) بمعنى (إما)، قال النمر بن تولب⁽⁹⁾):

سقته الرواعد من صيف وإن من خريف فلن يعدما

قال سيبيويه: يريد: وإما من خريف، وحذف (ما) لضرورة الشعر⁽¹⁰⁾.

ولم يجز سيبيويه (رحمه الله) طرح (ما) من (إما) إلا في الشعر، واستشهد بالبيت المتقدم ذكره، ثم قال: (وإنما يريد: وإما من خريف، ومن أجاز ذلك في الكلام دخل عليه أن يقول: مررتُ برجل إن صالح إن طالح، يريد: (إما)، وإن أراد الجزاء فهو جائز؛ لأنه يضم في الفعل، و(إما) يجري ما بعدها ههنا على الابتداء، وعلى الكلام الأول، ألا ترى أنك تقول: قد كان ذلك صلاحاً أو فساداً (كان النصب على (كان) أخرى، ويجوز الرفع على ما ذكرنا)⁽¹¹⁾، ف(إما) هذه عند سيبيويه مركبة من (إن) و(ما)، وقد تحذف (ما) للضرورة في الشعر، وأجاز أن تكون (إن) شرطية.

وقد نسب غير واحد من النحويين إلى المبرد والأصمعي⁽¹²⁾، القول بأن (إن) في بيت النمر بن تولب هي للجزاء بمعنى أنها شرطية، ومعنى البيت هو (وإن سقته من خريف فلن يعدم الرّي)، ولم يحتج إلى ذكر (سقته)؛ لذكره في أول البيت⁽¹³⁾، ولم أجد في المقتضب ما يرد كلام سيبيويه، فقد قال المبرد: ((وقد زعم الخليل أنّ الفصل بين (إما) و (أو) أنك إذا قلت: (ضربتُ زيداً أو عمراً) فقد مضى صدر كلامك وأنت متيقن عند السامع ثم حدث شكٌ ب(أو)، فإذا قلت: (ضربتُ إما زيداً) فقد بنيت كلامك على الشكِّ، وقد زعم أن (إما) هذه هي (إن) ضُمّت اليها (ما)؛ لهذا المعنى لا يجوز حذف (ما) منها إلا أن يضطر إلى ذلك شاعر، فإن اضطر جاز الحذف؛ لأنَّ ضرورة الشعر ترد الأشياء إلى أصولها))⁽¹⁴⁾، انتهى كلام المبرد - رحمه الله- ولم نجد فيه ردّاً على سيبيويه - رحمه الله- كما لا يخفى، ولا أعلم على ماذا استند من نسب إلى المبرد القول: ("ما" لا يجوز إلغاؤها من "إن" إلا في غاية الضرورة، و"إما" يلزمها أن تكون مكررة، وإنما جاءت ههنا مرة واحدة، ولا ينبغي أن يحمل الكلام على الضرورة وأنت تجد إلى غيرها سبيلاً، ولكن الوجه في ذلك ما قال الأصمعي هي: "إن" الجزاء، وإنما أراد: إن سقته من خريف فلن يعدم الرّي، ولم يحتج إلى ذكر (سقته) لقوله أولاً: سقته الرواعد من صيف⁽¹⁵⁾.

ولا نقف أكثر من هذا عند ما نُسب إلى المبرد من الرد على سيبيويه؛ لئلاً يصرفنا عن الغرض من هذا البحث، فأقول - ومن الله التوفيق-: الحاصل أنه يجوز في (إن) هذه ثلاثة أوجه: الأول: أن أصلها (إما) ثم حذفت منها (ما)، ((وإنما المعنى: سقته الرواعد من الصيف، وإما من الخريف فلن يعدم السقي أيضاً، أي هو يسقى من الصيف ومن الخريف))⁽¹⁶⁾.

الوجه الثاني: أن تكون شرطية، ونسب هذا إلى المبرد والأصمعي، وأجازه سيبويه، والمعنى ((وإن سقته من خريف فلن يعدم الري))⁽¹⁷⁾، وقيل عن هذا الوجه: ((ليس بشيء؛ لأنَّ المراد وصف هذا الوعل بالريِّ على كل حال، ومع الشرط لا يلزم ذلك))⁽¹⁸⁾، وانتصر لهذا الرأي المرادي (ت749هـ) واصفاً إياه بأنّه: (أظهر؛ لعدم التكرار)⁽¹⁹⁾.

الوجه الثالث: ذهب أبو عبيدة إلى أنّ (إن) زائدة، والتقدير: من صيف ومن خريف⁽²⁰⁾، والذي نميل إليه قول سيبويه؛ لأن المراد وصف هذا الوعل بالريِّ على كل حال ومع الشرط لا يلزم ذلك، والبيت الأول دلالة واضحة على أن معنى (إن) معنى (إمّا)، ولا يجوز أن تكون معنى التي للجزاء، ومع ذلك فلا تحذف (ما) من (إمّا) إلا في الشعر⁽²¹⁾.

3- دلالة المصدر المؤول من (أن والفعل المضارع) في سياق أفعال التفضيل:

عقد الهروي (رحمه الله) باباً لـ(أن) المفتوحة الخفيفة وذكر لها سبعة مواضع، أحدها: أنّها تدخل على الفعل الماضي والمستقبل فتكون هي والفعل اسماً بمعنى المصدر، وتنصب الفعل المستقبل أي: المضارع، كقولك: أريد أن تقوم، والمعنى: أريد قيامك، فهي مع الفعل بعدها اسم كمصدر ذلك الفعل، ويكون له محل إعرابي⁽²²⁾، ثم نقل قولاً لسيبويه في ذلك، وهو قوله: ((ومثله في السعة: أنت أكرم عليّ من أن أضربك، وأنت أنكذ من أن تتركه، إنّما يريد: أنت أكرم عليّ من صاحب الضرب، وأنت أنكذ من صاحب تركه؛ لأنّ قولك: (أن أضربك) و(أن تتركه) هو (الضرب) و(الترك)؛ لأنّ (أن) اسم و(تتركه) و(أضربك) من صلته، كما تقول: يسؤوني أن أضربك، أي: يسؤوني ضربك، وليس يريد (أنت أكرم عليّ من الضرب)، ولكن أكرم عليّ من صاحب الضرب))⁽²³⁾، إنّ هذا التعبير مشكل معنى وإعراباً، وفي كلام سيبويه حلٌّ لهذا التعبير، إلا أنّ كلامه لا يخلو من صعوبة، بل فيه غموض، وإيضاحه بعبارة أبي علي الفارسي هو ((كأنّ قائلاً قال: أنا أضربك، وظنّ سامع أنه عناه، فقال: أتضربني؟ فنفي المتكلم الأول ذلك بقوله: (أنت أكرم عليّ من أن أضربك)، أي: من صاحب هذا الضرب الذي نسبته إلى نفسك))⁽²⁴⁾، ونزيد ذلك إيضاحاً فنقول: نفترض أن هناك ثلاثة أشخاص (زيد وعمرو وبكر) فقال زيد: (أنا أضربك)، يقصد أنه يضرب بكرة، ففهم عمرو أنه هو المقصود، فقال عمرو: (أتضربني؟) فقال له زيد: (أنت أكرم عليّ من أن أضربك) بمعنى: (أنت أكرم عليّ من صاحب هذا الضرب)، أي: (أكرم عليّ من بكر صاحب هذا الضرب)، هذا إيضاح كلام سيبويه، فد(أفعل) مراد به التفضيل، والكلام على تقدير محذوف هو (صاحب).

وذكر الرضي أن (أفعل) التفضيل قد يرد بمعنى (بُعْدَ الفاضل عن المفضول وتجاوزه عنه، و(من) والحالة هذه ليست تفضيلية بل هي مثل (من) في قولك: (بنث من زيد) أي: انفصلت عنه، وتعلقت ب(أفعل) المستعمل بمعنى (متجاوز) و(بائن) بلا تفضيل، فمعنى قولك: (أنت أعزُّ عليّ من أن أضربك) هو أنت بائن أو بعيد من أن أضربك من فرط عزّتك عليّ⁽²⁵⁾.

4- ما الكافة في نحو: (قَلَمًا يَخْرُجُ زَيْدٌ):

ذكر الهروي (رحمه الله) أن من أنواع (ما) الكافة للعامل عن عمله، فقال: (الوجه التاسع: تكون (ما) كافة للعامل عن عمله، وذلك في (إِنَّمَا) و(كَأَنَّمَا) و(وَلَعَلَّمَا) و(رَبَّمَا) وما أشبه ذلك ... وكذلك قولهم: (قَلَمًا يَخْرُجُ زَيْدٌ) والأصل فيها (قَلَّ) و(ما) زائدة، زيدت ليصلح بعدها وقوع الفعل؛ لأن (قَلَّ) فعل، والفعل لا يليه فعل؛ لأن الفعل لا يعمل في الفعل؛ وإنَّما حق الاسم أن يقع بعدها، فإذا أرادوا أن يقع بعدها الفعل أدخلوا (ما) فقالوا: (قَلَمًا يَخْرُجُ زَيْدٌ) و (وقَلَمًا يكون كذا وكذا، وأمَّا قول الشاعر وهو المرار الاسدي⁽²⁶⁾):

صَدَدْتُ، فَأَطَوَلَتِ الصُّدُودَ، وَقَلَمًا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

فللنحويين أربعة أقوال فيها، منها ما ذهب إليه سيبويه ونقله الهروي، وهو أن: (ما) في (قَلَمًا) في موضع فاعل و(وصال) مبتدأ، وما بعده خبر، والمبتدأ والخبر صلة لـ(ما) والتقدير عنده: (قَلَّ ما يدوم وصال)؛ لأنه إِنَّمَا أراد تقليل الدوام⁽²⁷⁾، وكان سيبويه (رحمه الله) قد عقد باباً سماه (الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء معها)، وعدَّ من الأدوات التي لا يليها إلا الفعل (ربمًا) و (قَلَمًا) فقال: ((ومن تلك الحروف (ربمًا و قَلَمًا) وأشباهاها جعلوا (رب) و(ما) بمنزلة كلمة واحدة، وهيؤها ليذكر بعدها الفعل؛ لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى (رب يقول) ولا إلى (قَلَّ يقول) فألحقوها (ما) وأخلصوها للفعل ... وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم، قال:

صددت فاطولت الصدود وقَلَمًا وصال على طول الصدود يدوم⁽²⁸⁾

فهو يشير ضمناً بقوله: (وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم) إلى توجيهه إعراب (وصال) إلى أنه مبتدأ، فالاسم (وصال) عند سيبويه تقدم ضرورة، فهو من ضرورات الشعر.

وذكر في موضع ثالث أنَّهم ((يحتملون قُبْحَ الكلام حتى يضعوه في غير موضعه؛ لأنه مستقيم ليس فيه نقيض فمن ذلك قوله: ... وإنما الكلام: (قَلَّ ما يدوم وصال))⁽²⁹⁾.

فاللغة تقوم على الحاجة المعنوية من أجل التواصل الفكري مع الآخرين، والإنسان يتكلم بمستويات متعددة تحت رعاية ذلك الاحتياج المعنوي غالباً واللفظي قليلاً مع ضمان أمن اللبس ليكون بعيداً عن التناقض، وهو غاية كل متكلم بلغة من لغات العالم؛ ((فأصل العلاقة معنوية بين "قَلَمًا" و"يدوم" وبين "يدوم" و"وصال"؛ لأنَّ قَلَمًا تدل على الفعل وتستدعيه، ولا تدل على الاسم ولا تستدعيه، وهي ليست بحاجة إليه، ولكن "وصال" تقدمت نحو: "قَلَمًا" بالضابط اللفظي من أجل الوزن والقافية مما أدى إلى جعل العلاقة بين "قَلَمًا" و"وصال" ولا علاقة معنوية بينهما مما أدى إلى انخفاض درجة جودة التركيب؛ لأنه لا يوجد احتياج معنوي بين "قَلَمًا" و"وصال" ومن هنا فإن منزلة المعنى هي المعيار في تمايز مستويات التركيب))⁽³⁰⁾.

أمّا الأوجه الثلاثة الأخر في تخريج البيت الشعري فقد أوردها أبو البركات الأنباري، وهي: ((أحدها: أن "ما" هذه زائدة لا كافة، والاسم المرفوع بعدها فاعل، وكأن الشاعر قد قال: وقل وصال يدوم على طول الصدود، وثانيها: أن "ما" كافة أيضاً، والاسم المرفوع بعدها فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الآخر، وكأنه قد قال: قلما يدوم وصال على طول الصدود، وهو مذهب ذهب إليه الأعلام الشنتمري (ت476هـ)، وثالثها: أن "ما" حينئذ كافة أيضاً، والاسم المرفوع بعدها فاعل بنفس الفعل المتأخر، وهذا مذهب كوفي؛ لأنهم هم الذين يجوزون تقدم الفاعل على ما هو معلوم))⁽³¹⁾.

5- بناء (أي) الموصولة على الضم:

ذكر الهروي (رحمه الله) في إعراب (أي) الموصولة أنها ((إذا كانت مضافة ولم يكن بعدها (هو) بنيت على الضم إلا في حال الخفض كقولك: (كَلَّمْتُ أَيُّهُمْ فِي الدارِ) و (وَكَلِّمْ أَيُّهُمْ أَفْضَلَ) تريد: (الذي في الدار) و (الذي هو أفضل)، ومن العرب من يقول: (كَلِّمْ أَيُّهُمْ أَفْضَلَ) فتعربها على القياس وتُعمل فيها الفعل))⁽³²⁾، ونقل كلام سيبويه في هذه اللغة، وهو قوله: ((وحدثنا هارون أن ناساً وهم الكوفيون يقرؤونها: **ثُمَّ لَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا**)⁽³³⁾ وهي لغة جيدة، نصبوها كما جرّوها حين قالوا: (أمر على أيهم أفضل) فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذا قلت: (اضرب الذي أفضل)؛ لأنك تُنزل (أَيًّا) و(مَنْ) منزلة (الذي) في غير الجزاء والاستفهام))⁽³⁴⁾، ولاستعمال (أي) الموصولة صور جمعها ابن مالك (رحمه الله) في قوله:

((أَيُّ ك) (ما) وأعرِبْتُ ما لم تُضَفْ وصدِر وصلها ضمير انحدف))⁽³⁵⁾

ف(أي) تعرب إذا لم تضاف، أمّا إذا أُضيفت وحذف صدر صلتها فإنّها تبني، وإنّما أعرِبت دون أخواتها من الموصولات ؛ لأنّ علة بنائها وهي شبهها بالحروف في الافتقار إلى جملة معارضة بلزومها الإضافة في المعنى، فبقيت على مقتضى الأصل في الأسماء وهو الإعراب⁽³⁶⁾، وقد تبني كما في الآية السابقة من سورة مريم؛ وإنما بُنيت والحالة هذه ؛ لأنه لما حذف صدر صلتها نزل ما هو مضافة إليه منزلة صدر الصلة فصارت كأنها منقطعة عن الإضافة لفظاً ونيةً مع قيام ما يوجب البناء، فالأصل (أيهم هو أشد) فحذف (هو) وأُقيم (هم) الذي أُضيفت إليه (أي) مقام (هو)؛ لأن (هم) يدل على ما يدل عليه (هو) فكأنه صار (أي) هم أشد)؛ فمن لاحظ ذلك بنى، ومن لاحظ الحقيقة أعني: الإضافة أعرِب⁽³⁷⁾، ومن ذلك - أعني الإعراب - قراءة (ثم لنزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً) بنصب (أيهم) التي قال عنها سيبويه ((وهي لغة جيدة))⁽³⁸⁾.

قال الجرمي: خرجت من الخندق - يعني خندق البصرة- حتى صرت إلى مكة فلم أسمع أحداً يقول: (اضرب أيهم أفضل) أي: كلهم ينصب ولا يضم⁽³⁹⁾، وإعراب (أي) مطلقاً هو مذهب الخليل ويونس،

وقد تأوّلوا قراءة (أي) بالرفع في الآية الكريمة، فرأى الخليل أنّ (أي) مرفوعة على الحكاية واضمار قول تقديره: (لننزعنّ من كل شيعة الذي يقال فيه: أيهم أشدّ) ف(أيهم) هنا عنده استفهام مرفوع بالابتداء رفع إعراب⁽⁴⁰⁾.

واختار السهيلي قول الخليل فقال: ((وإنما المختار قول الخليل ولكن يحتاج الى شرح وذلك أنه لم يرد بالحكاية ما سبق إلى الوهم من تقدير معنى القول، ولكنه أراد حكاية لفظ الاستفهام الذي هو أصل في (أي) كما تحكيه بعد العلم إذا قلت: (قد علمتُ أخوك؟) و(أقام زيد أم تعد)، فقد تركت الكلام على حاله قبل دخول الفعل لبقاء معنى الاختصاص والتبيين في (أي) الذي كان موجوداً فيها قبل الاستفهام ... وكذلك هذا حكيت حالة الاستفهام وإن ذهب الاستفهام))⁽⁴¹⁾.

أما يونس فرأى أنّ الفعل (ننزعنّ) معلق، فهو بمنزلة قولك: (أشهد أنك لرسول الله)⁽⁴²⁾، وردّ بأنّ التعليق مختص بأفعال القلوب⁽⁴³⁾، والذي نتبناه هو أنّ بناءها في حال إضافتها وحذف صدر الصلة لغة، وإعرابها مطلقاً لغة أيضاً.

ويعلل السيرافي حالتي الرفع والنصب في التوجيهين المذكورين بقوله: (وأرى قولهم: اضرب أيهم أفضل، على أنّهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر... ففعلوا ذلك بأيهم حين جاء مجيئاً لم تجيء أخواته عليه، واستعمل استعمالاً لم تستعمله أخواته إلاّ ضعيفاً؛ وذلك أنه لا يكاد عربي يقول: الذي أفضل فاضرب، واضرب من أفضل، حتى يدخل هو... فلما كانت أخواته مفارقة له لا تستعمل كما استعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته إلاّ قليلاً، كما أنّ (يا الله) لما خالفت سائر ما فيه الألف واللام لم يحذفوا ألفه،... وجاز إسقاط (هو) في (أيهم) كما كان: لا عليك، تخفيفاً، ولم يجز في أخواته إلاّ قليلاً ضعيفاً، وأمّا الذين نصبوا ففاسوه، وقالوا: هو بمنزلة قولنا: اضرب الذي أفضل، إذا آثرنا أنّ نتكلّم به، وهذا لا يرفعه أحد)⁽⁴⁴⁾.

6- حذف الفعل بعد أمّا:

ذكر الهروي (رحمه الله) أنّ من كلام العرب (أمّا) المفتوحة الهمزة المركبة من حرفين هما (أنّ) و(ما)، ومن استعمالها قولهم: (أمّا أنت منطلقاً انطلقتُ معك)⁽⁴⁵⁾، ونقل رأي سيبويه في هذه المسألة، وهو قوله: ((ومن ذلك قول العرب: أمّا أنت منطلقاً انطلقتُ معك وأمّا زيد ذاهب ذهبتُ معه) وقال الشاعر وهو عباس بن مرداس⁽⁴⁶⁾):

أبا خُرَاشَةَ أمّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنّ قومي لم تأكُلْهُمُ الصَّبْعُ

وإنما هي (أن) ضمت إليها (ما) وهي (ما) التوكيد، ولزمت كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضاً من ذهاب الفعل كما كانت الهاء و الألف عوضاً في (الزنادقة) و (اليمانى) من الياء..... فلما كان قبيحاً عندهم أن يذكرها الاسم بعد (أن) ويبتدئونها بعدها كقبح (كي عبدالله يقول ذاك) فحملوه على الفعل و(أما) لا يذكر بعدها الفعل المضمر؛ لأنه من المضمر المتروك إظهاره حتى صار ساقطاً بمنزلة تركهم ذلك في النداء وفي (من أنت زيدا)؛ فإن أظهرت الفعل قلت: (إما كنت منطلقاً انطلقت) إنما تريد: (إن كنت منطلقاً انطلقت) فحذف الفعل لا يجوز وهنا كما لم يجز ثم إظهاره⁽⁴⁷⁾، لقد ميّز سيبويه (رحمه الله) بين (أما) المفتوحة الهمزة و(إما) المكسورة الهمزة، فالأولى مركبة من (أن) و(ما) التي للتوكيد والتي هي عوض عن (كان) المحذوفة حذفاً واجباً ولا يمكن ذكرها لأنها صارت كالمثل الذي لا يجوز تغييره، بخلاف (إما) المكسورة الهمزة فإن الفعل بعدها واجب ذكره.

وقد ذكر النحاة الذين جاءوا بعد سيبويه فروقاً أخرى بين (أما) و(إما)، ف(أما) المفتوحة الهمزة أصلها (أن) المصدرية ضمت إليها (ما) الزائدة للتوكيد، ولزمت الزيادة هنا عوضاً من الفعل المحذوف، والمعنى: (لأن كنت منطلقاً انطلقت معك)، أي: لانطلاقك في الماضي انطلقت معك، وإنما جاز حذف الفعل بعدها للعلم بأن (أن) الخفيفة (المصدرية) لا يقع بعدها الاسم مبتدأ، و(أما) في موضع نصب، والتقدير: (انطلقت لأن كنت منطلقاً) فلما سقطت اللام صار (انطلقت أن كنت منطلقاً) فهي في محل نصب مفعول من أجله⁽⁴⁸⁾، وأما (إما) المكسورة الهمزة فهي مركبة من (إن) الشرطية و(ما) الزائدة، ولا يجوز حذف الفعل بعدها⁽⁴⁹⁾.

والحاصل أن الفرق الدلالي بين التعبيرين هو أن التعبير ب(أما) المفتوحة يفيد التعليل، فقولنا: (أما أنت منطلقاً انطلقت) يفيد التعليل، أي: انطلاق المتكلم لانطلاق المخاطب في الماضي، والتعبير ب(إما) المكسورة يفيد الشرط، فقولنا: (إما كنت منطلقاً انطلقت) معناه: إن حصل منك انطلاق في المستقبل فسيحصل مني انطلاق، أي: فعلي مشروط بفعلك⁽⁵⁰⁾.

وقد فصل النحويون الكلام في بيت العباس بن مرداس، فبعد أن نقل ابن السراج ما ذكره سيبويه في هذا الجانب قال: ((واعلم أن جميع ما يُحذف، فإنهم لا يحذفون شيئاً إلا وفيما أبقوا دليل على ما ألقوا))⁽⁵¹⁾، ويتضح من كلام سيبويه وابن السراج أن حذف (كان) وقع اختصاراً في الكلام؛ لأن بقاء النصب بعد (أما) دليل على وجود الناصب المحذوف، فالذي دل على حذف الناصب هو المنصوب (منطلقاً) وهو قرينة مقالية على الحذف لأجل الاختصار في التركيب، وحدد ابن السراج قانوناً للحذف في الكلام العربي وهو الاتكاء على دليل يدل على المحذوف، ومنه يعلم أن الاختصار غاية وغرض من أغراض الحذف.

وحلل بالتفصيل ابن هشام هذا التركيب بقوله: ((وحذفها وجوباً دون اسمها وخبرها مشروط بخمسة أمور: (أحدها: أن تقع صلة ل(أن)، والثاني: أن يدخل على (أن) حرف التعليل، والثالث: أن تتقدم العلة

على المعلوم، والرَّابِع: أَنْ يُحذَفَ الجارُّ، والخامس: أَنْ يُؤْتَى بِ (ما) كقولهم: (أما أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ) وأصلُ هذا الكلام: (انْطَلَقْتُ؛ لِأَنْ كُنْتُ مُنْطَلِقاً)، أي: انْطَلَقْتُ لِأَجْلِ انْطِلاقِكَ، ثُمَّ دَخَلَ هَذَا الْكَلَامَ تَغْيِيرٌ مِنْ وَجْهِهِ، أَحَدُهَا: تَقْدِيمُ الْعَلَّةِ وَهِيَ: لِأَنْ كُنْتُ مُنْطَلِقاً، عَلَى الْمَعْلُومِ وَهِيَ: انْطَلَقْتُ، وَفَائِدَةُ ذَلِكَ الدَّلَالَةُ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ، وَالثَّانِي: حَذْفُ لَامِ الْعَلَّةِ، وَفَائِدَةُ ذَلِكَ الْاِخْتِصَارُ، وَالثَّلَاثُ: حَذْفُ (كَانَ) وَفَائِدَتُهُ أَيْضاً الْاِخْتِصَارُ، وَالرَّابِعُ: انْفِصَالُ الضَّمِيرِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَزِمَ عَنِ حَذْفِ (كَانَ) وَالْخَامِسُ: وَجُوبُ زِيَادَةِ (مَا)، وَذَلِكَ لِإِرَادَةِ التَّعْوِيزِ))⁽⁵²⁾.

وَبَيَّنَ الْجَوْجَرِيُّ (ت 889هـ) أَنَّ أَصْلَ (أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ): ((اِفْتَخَرْتَ عَلَيَّ لِأَنَّ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ)) ثُمَّ قُدِّمَتِ الْعَلَّةُ عَلَى الْمَعْلُومِ؛ لِإِفَادَةِ الْاِخْتِصَاصِ، وَقِيلَ: (لِأَنَّ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ اِفْتَخَرْتَ)، ثُمَّ حُذِفَتْ (كَانَ) لِلْاِخْتِصَارِ فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ، فَصَارَ (لِأَنَّ أَنْتَ ذَا نَفَرٍ) ثُمَّ حَذَفَ لَامَ الْعَلَّةِ لِلْاِخْتِصَارِ أَيْضاً، وَقِيلَ: (أَنَّ أَنْتَ ذَا نَفَرٍ) ثُمَّ زِيدَتْ (مَا) لِلتَّعْوِيزِ مِنْ (كَانَ) الْمَحذُوفَةِ وَأَدْعَمَتْ فِيهَا التَّوْنُ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّقَارِبِ، فَصَارَ (أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ))⁽⁵³⁾.

7- حكم الضمير الواقع بعد لولا:

ذَكَرَ الْهَرَوِيُّ (رَحِمَهُ اللَّهُ) أَنَّ (لَوْلَا) تَكُونُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ: الْأَوَّلُ: الْاِسْتِفْهَامُ بِمَعْنَى (هَلَا)، كَقَوْلِكَ: (لَوْلَا سَأَلْتَنِي)⁽⁵⁴⁾، الثَّانِي: أَنَّ تَكُونَ خَبِراً بِمَعْنَى امْتِنَاعِ شَيْءٍ لِأَجْلِ شَيْءٍ، كَقَوْلِكَ: (لَوْلَا زَيْدٌ لَجِئْتُكَ) وَ (زَيْدٌ مَرْفُوعٌ بِالْاِبْتِدَاءِ وَخَبْرُهُ مَحذُوفٌ يَفْهَمُ مِنَ السِّيَاقِ، الثَّلَاثُ: أَنَّ تَكُونَ لِلتَّحْضِيضِ، كَقَوْلِكَ: (لَوْلَا فَعَلْتَ كَذَا وَكَذَا)، الرَّابِعُ: أَنَّ تَكُونَ جَدِداً أَيْ: نَفِيّاً بِمَعْنَى: (لَمْ)، كَقَوْلِهِ: {لَوْلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيْمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُؤُسُّ} ⁽⁵⁵⁾، مَعْنَاهُ: لَمْ تَكُنْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ عِنْدَ نَزُولِ الْعَذَابِ فَنَفَعَهَا إِيْمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا يَلِي (لَوْلَا) مِنَ الضَّمَائِرِ، فَقَالَ: (فَإِذَا أَتَيْتَ بِالْمَكْنِيِّ بَعْدَ (لَوْلَا) فَالِكَ وَجْهَانِ: إِنْ شِئْتَ أَتَيْتَ بِمَكْنِيِّ مَرْفُوعٍ، فَقُلْتَ: (لَوْلَانَا) وَ (لَوْلَا أَنْتَ) وَ (لَوْلَا هُوَ)، وَهَذَا هُوَ الْأَكْثَرُ وَالْأَجُودُ، قَالَ تَعَالَى: {لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ} ⁽⁵⁶⁾ وَإِنْ شِئْتَ وَصَلْتَ الْمَكْنِيَّ فَكَانَ كَمَكْنِيِّ الْمَخْفُوضِ فِي الْفِظِ، فَقُلْتَ: (لَوْلَاكَ) وَ (لَوْلَايَ) ... وَالْكَافُ وَالْيَاءُ فِي (لَوْلَاكَ) وَ (لَوْلَايَ) فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسَيَبُويهِ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُمَا لَفْظُ الْمَكْنِيِّ الْمَخْفُوضِ))⁽⁵⁷⁾.

وَكَانَ سَيَبُويهِ قَدْ قَالَ فِي حُكْمِ مَا بَعْدَ (لَوْلَا): ((لَوْلَاكَ وَ لَوْلَايَ إِذَا أَضْمَرْتَ الْاسْمَ فِيهِ جَرًّا، وَإِذَا أَظْهَرْتَ رُفْعًا، وَلَوْ جَاءَتْ عِلْمَةُ الْإِضْمَارِ عَلَى الْقِيَاسِ لَقُلْتَ: (لَوْلَا أَنْتَ) كَمَا قَالَ سَبْحَانَهُ: { لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ }، وَلَكِنْهُمْ جَعَلُوهُ مَضْمُراً مَجْرُوراً، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْيَاءَ وَالْكَافَ تَكُونَانِ عِلْمَةَ مَضْمُرٍ مَرْفُوعٍ))⁽⁵⁸⁾.

وَالظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ سَيَبُويهِ أَنَّ لِلْاسْمِ الْجَائِي بَعْدَ (لَوْلَا) صُوراً ثَلَاثاً، الْأُولَى: أَنَّ يَكُونَ اسْمًا ظَاهِرًا، وَالثَّانِيَّةُ: أَنَّ يَكُونَ ضَمِيرًا رَفْعًا، وَالثَّلَاثَةُ: أَنَّ يَكُونَ ضَمِيرًا نَصْبًا أَوْ جَرًّا، وَفِي الصُّورَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ

يكون الاسم مرفوعاً أو في محل رفع، أما في الصورة الأخيرة فيكون في محل جرّ؛ إذ لم يرد في كلام العرب وقوع ضمير النصب أو ضمير الجر في محل ضمير الرفع، وقد منع المبرد أن يأتي بعد (لولا) ضمير جرّ أو نصب، واصفاً هذا الاستعمال بأنه: ((خطأ لا يصلح، إلا أن تقول: (لولا أنت) كما قال عزّ وجلّ: { لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ }، ومن خالفنا فهو لا بدّ يزعم أن الذي قلناه أجود، ويدعي الوجه الآخر فيجريه على ما بعده))⁽⁵⁹⁾.

ومذهب الأخفش أن ضمائر النصب والجر بعد (لولا) في محل رفع، واحتج بأن الظاهر الذي وقعت هذه الضمائر موقعه مرفوع، وعلامة الجرّ دخلت على الرفع هنا كما دخلت علامة الرفع على الجر في قولهم: (ما أنا كأنت)⁽⁶⁰⁾، أي: إن ضمير الجر يحل محل ضمير الرفع وضمير الرفع يحل محل ضمير الجر، والدليل على ذلك أنك إذا عطفت عليه اسم ظاهر نحو (لولاك وزيد) تعين رفعه، ويرجح مذهب الأخفش أن الضمائر ينوب بعضها مناب بعض، وهذا ثابت في غير هذا الباب⁽⁶¹⁾، ويبدو أنّ استعمال الضمائر بعد (لولا) جائز لورود السماع به، ومحل هذه الضمائر (الرفع)؛ لاطراد باب عمل (لولا)، فالاسم الذي بعدها مرفوع إن كان ظاهراً، وفي محل رفع إن كان مضمرًا سواء كان ضمير رفع أم ضمير نصب أم ضمير جرّ.

والحاصل أن النحويين قد اختلفوا في هذا الاستعمال، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب⁽⁶²⁾: الأول: أن الضمير المتصل (الياء، الكاف، الهاء) موضوع موضع الضمير المنفصل؛ ومحلّه من الإعراب الرفع، وليس له إلا هذا الإعراب؛ ليجري استعمالها في الأحوال كلها مجرى واحداً، وهذا مذهب الكوفيين، والأخفش من البصريين، ونسبه العيني إلى الخليل ويونس، الثاني: أن (لولا) في هذه الحالة حرف زائد، لا يتعلق بشيء؛ والضمير الذي بعدها؛ له محلان من الإعراب؛ أحدهما: الجر، والثاني: الرفع بالابتداء، كالمجرور بـ(من) الزائدة، كما في قولهم: (ما في الدار من أحد)؛ فأحد: مجرور لفظاً ومحلّه الرفع؛ لأنه مبتدأ؛ وهذا مذهب سيبويه، وجمهور البصريين، الثالث: أن هذا الاستعمال خطأ، لم يرد عن العرب، غير أن هذا المذهب زعم خلاف الحقيقة، حين ورد عن بكلامهم هذا الاستعمال.

8- اسم كان ضمير الشأن:

ذكر الهروي (رحمه الله) أنّ (كان) أربعة استعمالات، وذكر الرابع، وهو أن يكون اسمها ضمير شأن وخبرها جملة اسمية، وضمّن كلامه رأياً لسيبويه في ذلك من خلال إنشاده شاهداً شعرياً، فقال: ((والموضع الرابع: تكون (كان) مضمرًا فيها اسمها بمعنى الأمر والشأن والقصة ونحوها، ويقع بعد (كان) جملة يرفعونها بالابتداء والخبر، كقولك (كان زيد قائم)، والتقدير: كان الأمر زيد قائم، ف(الأمر) اسم (كان) وهو مستتر فيها، و(زيد) رفع بالابتداء، و(قائم) خبره، والجملة خبر (كان)، وقد

حُكي عن العرب (كان أنت خير منه) على الاضمار في (كان)، وقرأ أبو سعيد الخدري: (فكان أبواه مؤمنان)، ومنه قول العجبر السلولي⁽⁶³⁾:

إذا متُّ كان الناسِ صِنْفان: شامتٌ وآخِرُ مَثْنٍ بالذي كنتُ أصنعُ

هكذا أنشده سيبويه، يريد: إذا مت كان الأمر أو الشأن أو القصة الناس نصفان، ف(الأمر) اسم (كان) وهو مضمَر فيها، وقوله (الناس نصفان) ابتداء وخبر في موضع نصبٍ؛ لأنّها جملة في موضع خبرٍ⁽⁶⁴⁾، يعني: خبر (كان)، وكان سيبويه قد عقد باباً سماه (الإضمار في (ليس) و(كان) كالإضمار في (إن)) ((فمن ذلك قول بعض العرب: (ليس خلق الله مثله) فلولا أن فيه إضماراً لم يجز أن تذكر الفعل، ولم تعمله في اسم... ومثل ذلك في الإضمار قول بعض الشعراء (العجبر) سمعناه ممن يوثق بعربيته:

إذا متُّ كان الناسِ صِنْفان: شامتٌ وآخِرُ مَثْنٍ بالذي كنتُ أصنعُ

أضمر فيها، قال بعضهم: كان أنت خير منه⁽⁶⁵⁾.

في هذه النصوص وما أشبهها مما يأتي بعد (كان) اسمان مرفوعان (جملة اسمية) يُحكم على (كان) بأن اسمها مضمَر فيها، وهو ضمير القصة أو الشأن؛ إذ إنَّ في ظاهر اللفظ لم تعمل (كان) عملها الخاص بها، وهو رفع المبتدأ ونصب الخبر بل جاء بعدها المبتدأ مرفوعاً والخبر كذلك، فتأول النحاة ذلك على أنّ اسمها ضمير شأن، والجملة الاسمية بعدها في محل نصب خبر كما هو مفهوم من كلام سيبويه (رحمه الله)، والجملة التي بعدها لا يجوز أن تتقدم على (كان)، ولا تحتاج الى عائِد يربطها باسم (كان) الذي هي خبر عنه كما في الجمل التي تقع خبراً⁽⁶⁶⁾، ومن عادة العرب أن تصدر قبل الجملة بضمير مرفوع وتقع بعده جملة تفسره وتكون خبراً عن ذلك المضمَر، وإنَّما يفعلون ذلك عند تقخيم الأمر وتعظيمه⁽⁶⁷⁾.

فالعرب الفصحاء إذا أرادوا أن يذكروا جملة اسمية أو فعلية تشتمل على معنى هام أو عرض فخم يستحق توجيه الأسماع والنفوس إليه قدموا بضمير الشأن الذي لا يسبقه مرجعه، ليجعل السامع متشوقاً ومتطلعاً إلى ما يزيل إبهام هذا الضمير فتجيء الجملة بعده والنفوس متشوقة إليها مقبلة عليها في حرص ورغبة⁽⁶⁸⁾، وهذا ما نستشعره عند قراءة البيت السابق، فأول ما يطالعنا أداة الشرط (إذا) وفعل الشرط (مت) وفيه ما فيه من جذب السامع وتشويقه إلى الجواب، وفي الجواب (كان) وضمير الشأن المستتر فيه تشويق لمضمون جملة الجواب (الناس نصفان).

ففي البيت المذكور ذهب بعضهم إلى أن اسم (كان) ضمير شأن محذوف، والناس: مبتدأ، وصنفان: خبر المبتدأ، والجملة من (المبتدأ وخبره) : في محل نصب خبر كان، وذهب الكسائي في هذا

البيت، إلى أنّ (كان) ملغاة لا عمل لها وتبعه على هذا التخريج ابن الطراوة، قال ابن السيد البطليوسي (ت521هـ): ((ويروى (صنفان) و(صنفين) ، فمن رفع أضمر في (كان) الأمر والشأن، و(الناس صنفان) مبتدأ وخبر، في موضع خبر (كان) ومن نصب جعل (الناس) اسم كان، و(صنفين) خبرها، ولا شاهد فيه على هذه الرواية))⁽⁶⁹⁾.

9- ذا اسم إشارة للحاضر:

ذكر الهروي (رحمه الله) أن لـ(ذا) اربعة مواضع، منها أن تكون ((للإشارة الى الحاضر كقولك (من ذا) و (جاء ذا) و (مررت بذا) و(رأيت ذا)، تريد (هذا) فتحذف التنبيه، وتقول: (من ذا قائماً؟)، (من) مبتدأ، و(ذا) خبره وهي إشارة إلى الحاضر و(قائم) نصب على الحال، كأنه سأل عمّن عرف قيامه ولم يعرفه، وتكون بمعنى (الذي) كقولك: (من ذا قائم؟) و (من ذا خير منك؟) تريد: (من الذي هو قائم) و (من الذي هو خير منك) ف(من) في موضع رفع بالابتداء و(ذا) خبر المبتدأ، وهي اسم ناقص بمعنى (الذي)، وقولك: (هو خير منك) ابتداء وخبر في صلة (الذي)، وقال سيبويه: ((أكثر ما يستعمل هذا على الإنكار، أي: ما أحد خير منك، كما تقول: (من ذا أرفع من الخليفة؟) الغرض: (ما أحد أرفع من الخليفة)، ولم تُرد أن تشير إلى إنسان قد عرفت فضله على المسؤول ولم تعرفه فتسأل عنه ليعلمكه، ولو أردت ذلك لنصبتة فقلت: (من ذا خيراً منك؟) كما نصبت (من ذا قائماً؟) حين سألت عمّن عرفت قيامه ولم تعرفه))⁽⁷⁰⁾، وكان سيبويه قد عقد باباً سماه (هذا ما ينتصب؛ لأنه حال صار فيها المسؤول والمسؤول عنه) وقال فيه: ((ومثل ذلك (من ذا قائماً بالباب؟) على الحال، أي: (من ذا الذي هو قائم بالباب) هذا المعنى تريد، وأمّا العامل فيه فبمنزلة (هذا عبدالله)؛ لأن (من) مبتدأ قد بني عليه اسم، وكذلك (لمن الدار مفتوحاً بابها) أمّا قولهم: (من ذا خير منك) فهو على قوله: (من الذي هو خير منك)؛ لأنك لم تُرد أن تشير أو تومئ إلى إنسان قد استبان لك فضله عن المسؤول فيعلمكه، ولكنك أردت: (من ذا الذي هو أفضل منك)؛ فإن أومأت إلى إنسان قد استبان لك فضله عليه فأردت أن يعلمكه نصبت (خيراً منك) كما قلت: (من ذا قائماً) كأنك قلت: إنما أريد أن أسألك عن هذا الذي قد صار في حال قد فضلك بها، ونصبتة كنصب (ما شأنك قائماً))⁽⁷¹⁾.

يلحظ على نص الهروي (رحمه الله) أنه أورد نصّ سيبويه موضحاً إياه بعبارته وعبارة السيرافي في شرحه للكتاب، ولم ينقله بنصه، والمفهوم من نص سيبويه هو بيان الفرق بين نوعين من (ذا)، الأولى: اسم إشارة، والثانية: اسم موصول، وهذا الإيضاح جاء بطريقتين: الأول: من حيث إعراب ما بعدها، والثاني: من حيث قصد المتكلم، ففي قولنا: (من ذا خيراً منك) تكون (ذا) اسم إشارة، وهي خبر للمبتدأ (من) و(خيراً) حال والعامل فيه اسم الإشارة، فالسائل يعرف حصول (الخيرية) على المخاطب والتفضيل عليه، ولكنه يسأل عن

الذي هو خير من المخاطب ويطلب منه أن يعلمه إياه، وكذلك قولك: (من ذا قائماً) قد استبان لك القيام؛ ولكنك تسأل عن القائم، أي الذي حصل منه القيام، كأنه سؤال عمّن عرف قيامه ولم يعرفه⁽⁷²⁾.

أمّا قولنا: (من ذا خير منك) فتكون (ذا) اسماً موصولاً في محل رفع خبر، و(من) مبتدأ، ويكون التقدير: (من ذا الذي هو خير منك) فالسؤال عن الذي هو خير منه، وأكثر ما يستعمل هذا عند إنكار أن يكون أحدٌ خيراً منه، بمعنى أن يخرج الاستفهام إلى معنى الإنكار، كقولنا: من ذا أرفع من الخليفة؟ والغرض: ما أحدٌ أرفع من الخليفة⁽⁷³⁾.

والحاصل: أنه إن انتصب ما بعد (ذا) كان (ذا) اسم إشارة، والسؤال عمّن ظهر فعله ولم يُعرف، فتسأل عنه في حال فعله، وإن ارتفع ما بعد (ذا) كان (ذا) اسماً موصولاً، والسؤال عن شخص هذا فعله، وربما كان الاستفهام مجاز والمراد به الإنكار والجد.

10- من الزائدة:

ذكر الهروي (رحمه الله) أن ل(مِنْ) أربعة مواضع، منها أن تكون زائدة للتوكيد، ثم ذكر قوله تعالى: { فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ }⁽⁷⁴⁾، وقال فيه: ((قال بعض النحويين: إِنَّ (مِنْ) ها هنا زائدة، والمعنى: (فكلوا ما أمسكن عليكم)، وهذا غلط عند سيبويه؛ لأنَّ (مِنْ) إنّما تزداد في غير الواجب خاصة نحو: النفي والاستفهام، وهي على مذهبه هاهنا للتبويض، أي: كلوا اللحم دون الفرث والدم فإنه محرم عليكم))⁽⁷⁵⁾، وكان سيبويه قد قال عن حذف حروف الجرّ (عن) و(على) و(من): ((..... لأن (عن) و(على) لا يفعل بها ذاك ولا بـ(من) في الواجب))⁽⁷⁶⁾، وقال في موضع آخر: ((وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً، ولكنها توكيد بمنزلة (ما) إلا أنها تجر؛ لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: (ما أتاني من رجل) و (وما رأيت من أحدٍ)، ولو أخرجت (من) كان الكلام حسناً، ولكنه أكد بـ(من)؛ لأنَّ هذا موضع تبويض، فأراد أنّه لم يأت به بعض الرجال والناس))⁽⁷⁷⁾.

فمضمون كلام سيبويه أنّ (من) لا تزداد في الإيجاب بل يجب أن يتقدم عليها نفي أو شبهه، وقد تفيد مع زيادتها معنى التبويض؛ ((لأن المتكلم إذا قال: (ما جاءني رجل) يجوز أن تنفي الجنس بهذا اللفظ كما تنفيه بقوله: ما جاءني أحدٌ، فإذا أدخل (من) فإنّما يدخلها توكيداً؛ لأنّه لم يتغير المعنى الذي قصده بدخول (من) وإنّما تزداد (من)؛ لأنَّ فيه تأول البعض؛ لأنه قد نفى كل بعض للجنس الذي نفاه مفرداً، كأنّه قال: ما جاءني زيدٌ ولا عمروٌ ولا غير ذلك من أبعاض هذا الجنس))⁽⁷⁸⁾.

وقد اشترط البصريون تبعاً لسيبويه لزيادة (من) شروطاً، أولها: أن يكون ما دخلت عليه نكرة، والثاني: أن يكون ما قبلها غير واجب، والمراد بـ(غير الواجب) النفي والنهي والاستفهام⁽⁷⁹⁾، وبناءً على ذلك فقد عدّوا (من) في الآية الكريمة للتبويض؛ إذ من المُمسك ما لا يؤكل كالجلد والعظم⁽⁸⁰⁾، أمّا الكوفيون فلم

يشترطوا ذلك، وبناءً على مذهبهم فقد عدّ الأخفش (من) في الآية المذكورة زائدة، فأدخل (من) كما أدخله في قوله : (كان من حديث) و (قد كان من مطر)⁽⁸¹⁾، وخروج ما لا يؤكل بديهي⁽⁸²⁾.

ويعلل النحويون عدم جواز زيادة (من) في الإيجاب بقولهم : ((إنَّ (مِنْ) حرف، والأصل في الحروف أَنَّها وُضعت للمعاني اختصاراً من التصريح بالاسم أو الفعل الدالّ على ذلك المعنى كالهزمة؛ فإنَّها تدلُّ على استفهام؛ فإذا قلت: أزيدُ عندك؟ أغنت الهزمة عن (أستفهم)، وأخذت من المال، أي: بعضه وما قصد به الاختصار لا ينبغي أن يجيء زائداً؛ لأنَّ ذلك عكس الغرض وإنَّما جاز في مواضع لمعنى من تأكيد ونحوه ولا يصحُّ ذلك المعنى هنا ألا ترى أنَّك لو قلت: ضربت من رجل لم تكن مفيداً بـ(من) شيئاً بخلاف قولك: ما ضربت من رجل))⁽⁸³⁾.

وذهب أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) إلى أن (من) في الآية الكريمة للتبعيض، فقال: (ومن هُنَا لِلتَّبْعِيضِ وَالْمَعْنَى: كُلُوا مِنَ الصَّيْدِ الَّذِي أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ. وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ مِنْ زَائِدَةٌ فَقَوْلُهُ ضَعِيفٌ، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِذَا أَمْسَكَ عَلَى مُرْسِلِهِ جَازَ الْأَكْلَ سِوَاءَ أَكَلِ الْجَارِحِ مِنْهُ، أَوْ لَمْ يَأْكُلْ)⁽⁸⁴⁾.

وعدّ ابن عاشور (من) للتبعيض أيضاً، فقال: ((وهذا تبعيض شائع الاستعمال في كلام العرب عند ذكر المتناولات، كقوله (كلوا من ثمره)، وليس المقصود النهي عن أكل جميع ما يصيده الصائد ولا أن ذلك احتراس عن أكل الريش والعظم والجلد زاوا القرون ؛ لأنَّ ذلك كله لا يتوهمه السامع حتى يُحترس منه))⁽⁸⁵⁾.

11- واو الحال:

ذكر الهروي (رحمه الله) أن لـ(الواو) أثني عشر موضعاً، وذكر من هذه المواضع (واو الحال)، فقال: ((وتكون بمعنى (إذ) كقولك: (أتيتك والسماء تمطر) ورأيتك وزيدٌ واقفٌ)، والمعنى: إذ السماء تمطر، وإذ زيدٌ واقفٌ، وتسمى (واو الحال) و (واو الابتداء)؛ لأنَّ ما بعدها مبتدأ، قال الله تعالى: { يَعْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ }⁽⁸⁶⁾، قال سيبويه: الواو هنا في موضع (إذ)، أي: إذ طائفة قد أهتمهم أنفسهم، أي في هذه الحال))⁽⁸⁷⁾، وكان سيبويه قد قال في الآية المذكورة: ((وأما قوله عزَّ وجلَّ: { يَعْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ }؛ فإنَّما وجهه على أنه (يعشى طائفة في هذه الحال)، كأنه قال: إذ طائفة في هذه الحال، فإنما جعله وقتاً ولم يرد أن يجعلها واو عطف، وإنما هي واو الابتداء))⁽⁸⁸⁾.

فقد خرَّج سيبويه (الواو) في الآية على أنَّها (واو الحال) بحسب ما استقر عليه رأي النحاة⁽⁸⁹⁾ بتسميتها فيما بعد، وقد أشار إلى جانب من الجوانب التي تدل عليها هذه الواو فقال: (كأنَّه قال: إذ طائفة في هذه الحال)، بمعنى أنَّه يقدر الواو بـ(إذ)؛ لأنَّ الحال في المعنى هي ظرف لما يعمل فيها، أي ظرف للفعل (يعشى)⁽⁹⁰⁾، والتقدير: يعشى طائفة منكم وقت وجود طائفة قد أهتمهم أنفسهم.

ويؤيد هذا تصريح ابن السراج بتسميتها بـ(واو الوقت)؛ إذ يقول: ((وإذا ذكرت (أن) بعد (واو الوقت) كسرت؛ لأنَّه موضع ابتداء، نحو قولك: رأيتُه شاباً، وإنَّه يومئذٍ يفخر))⁽⁹¹⁾، وسماها الفارسي بـ(واو الجمع)؛ لأنها تجمع الحال وصاحبها في وقت واحد⁽⁹²⁾، وفي تقديرهم (الواو) بـ(إذ) لا يريدون أنها بمعناها؛ إذ لا يرادف الحرف - أي: (الواو) - الاسم - أي: (إذ) - بل إنَّها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أنَّ (إذ) كذلك⁽⁹³⁾، وقد صرح سيبويه بتسمية (الواو) بـ(واو الابتداء)، وإنَّما تسمى بذلك لصلاحيَّة أن يليها المبتدأ⁽⁹⁴⁾، ولوقوعها في ابتداء الجملة التي بعدها⁽⁹⁵⁾، وهذا ما نراه مناسباً لسبب تسميتها بذلك.

وإلى مثل تقدير سيبويه ذهب ابن جني في الآية الكريمة، وأنها تشتمل على معنى الجمع؛ فقال: ((أي يغشى طائفة منكم؛ إذ طائفة في هذه الحال، وهذه الواو أيضاً الدالة على معنى الحال غير معرفة من معنى الجمع ألا ترى أن الحال مصاحبة لذي الحال فقد أفادت إذن معنى الاجتماع))⁽⁹⁶⁾.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى الآل والصحب الميامين، وبعد:

فقد تجولت في كتاب (الأزھية) ومنه الى (كتاب سيبويه) باحثاً في آراء سيبويه النحوية التي ذكرها الهروي في كتابه وقد وقفنا على النتائج الآتية:

- 1- بلغ عدد الآراء النحوية التي نقلها الهروي عن سيبويه (11) رأياً.
- 2- أوضح البحث أنَّ عدم إعمال (إن) أقرب وأقوى؛ ليطرد الباب في عدم العمل على وتيرة واحدة، ولاسيما أنَّ الذي أجاز عملها اشترط لذلك شروطاً.
- 3- كشف البحث أنَّ الحاجة المعنوية من أجل التواصل الفكري مع الآخرين، هي أساس اللغة؛ وهي أساس أيضاً في تمايز مستويات التركيب من حيث الجودة والرداءة، من هنا فإنَّ أصل العلاقة معنوية بين (قلمًا) و(يدوم) وبين(يدوم) و(وصال) في قول الشاعر:
صَدَدْتُ، فَأَطَوَلَتِ الصُّدُودَ، وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ
لأنَّ (قلمًا) تدل على الفعل وتستدعيه، ولا تدل على الاسم ولا تستدعيه، وهي ليست بحاجة إليه، ولكن (وصال) تقدمت نحو: (قلمًا) بالضابط اللفظي من أجل الوزن والقافية مما أدَّى إلى جعل العلاقة بين (قلمًا) و(وصال) ولا علاقة معنوية بينهما مما أدَّى إلى انخفاض قوة التركيب وجودته؛ لأنَّه لا يوجد احتياج معنوي بين (قلمًا) و(وصال).

- 4- بيّن البحث الفرق الدلالي بين تعبير (أما أنت منطلقاً أنطقتُ)، وقولهم: (إمّا كنت منطلقاً أنطقتُ) وهو أنَّ التعبير بـ(أما) المفتوحة يفيد التعليل، ففي القول الأوّل: (أما أنت منطلقاً أنطقتُ) يفيد التعليل، أي: انطلاق المتكلم لانطلاق المخاطب في الماضي، والتعبير بـ(إمّا) المكسورة يفيد الشرط،

وفي القول الثاني: (إمّا كنت منطلقاً انطلقتُ) معناه: إن حصل منك انطلاق في المستقبل فسيحصل مني انطلاق، أي: فعلي مشروط بفعلك، وظهر من كلام النحويين أنّ حذف (كان) وقع اختصاراً في الكلام؛ لأنّ بقاء النَّصْب بعد (أمّا) دليلٌ على وجود النَّاصِب المحذوف، فالَّذي دلَّ على حذف النَّاصِب هو المنصوب (منطلقاً) وهو قرينةٌ مقالِيَّةٌ على الحذف لأجل الاختصار في التَّركيب، وقد حدّد ابنُ السَّرَّاج قانوناً للحذف في الكلام العربي وهو الاتكاء على دليلٍ يدلُّ على المحذوف، ومنه يعلمُ أنّ الاختصارَ غايةٌ وغرضٌ من أغراض الحذف

5- أظهر البحث أنّ العرب الفصحاء إذا أرادوا أن يذكرُوا تركيباً يشتمل على جملة اسمية أو فعلية وقد تضمن ذلك التركيب معنى هاماً أو عرضاً فحماً يستحق توجيه الأسماع والنفوس إليه قدموا بضمير الشأن الذي لا يسبقه مرجعه؛ ليجعل السامع متشوقاً ومتطلعاً إلى ما يزيل إبهام هذا الضمير فتجيء الجملة بعده والنفوس متشوقة إليها مقبلة عليها في حرص ورغبة، وذلك في معرض الحديث عن مجي اسم كان ضمير شأن.

6- أوضح البحث أنّ مجيء ما بعد (ذا) منتصباً كان دليلاً على أنّ (ذا) اسم إشارة، في نحو (من ذا قائماً) والسؤال عنّ ظهر فعله ولم يُعرف، فتسأل عنه في حال فعله، وإن ارتفع ما بعد (ذا) في نحو (من ذا قائم) كان (ذا) اسماً موصولاً، والسؤال عن شخص هذا فعله، وربما كان الاستفهام مجازاً والمراد به الإنكار والجحد.

الهوامش:

- (1) ينظر : الأزهية في علم الحروف :45
- (2) م.ن :45
- (3) الكتاب : 153/3
- (4) المقتضب : 2 / 362
- (5) ينظر : همع الهوامع، السيوطي: 1 / 453
- (6) ينظر : النحو الوافي، عباس حسن :1/604
- (7) علل النحو: 450_ 451.
- (8) شرح المفصل : 5 / 39
- (9) ينظر: خزانة الادب ولب لباب لسان العرب ، عبدالقادر البغدادي :11/ 93
- (10) الأزهية :56
- (11) الكتاب : 1 / 267-268.
- (12) ينظر رأي الأصمعي في مغني اللبيب ،ابن هشام : 84.
- (13) ينظر : شرح كتاب سيبويه، السيرافي :2/165، والانتصار لسيبويه على المبرد ، احمد بن ولاد :1/94
- (14) المقتضب :3 / 28.
- (15) الانتصار لسيبويه على المبرد : 1 / 94
- (16) شرح كتاب سيبويه :2 / 166.
- (17) المقاصد النحوية في شرح شواهد الالفية ، العيني :4 / 1638.
- (18) م.ن : 4 / 1638.
- (19) الجنى الداني في حروف المعاني: 212.
- (20) ينظر رأيه في : ارتشاف الضرب، أبو حيان :4 / 1994، وشرح التسهيل، ابن مالك، 3 / 367.
- (21) ينظر : شرح كتاب سيبويه :2 / 166.
- (22) ينظر: الأزهية :60.
- (23) الكتاب :1/213.
- (24) التعليقة على كتاب سيبويه :1 / 149
- (25) ينظر : شرح الكافية : 3 / 455.
- (26) ينظر : خزانة الادب :4 / 287
- (27) الأزهية :91.
- (28) الكتاب :3/115.
- (29) المصدر نفسه: 1/31.
- (30) المستويات اللغوية في جملة "وقلما يدوم وصال"، عزام محمد ذيب، مقال منشور في موقع الألوكة على الشبكة الدولية. <https://majles.alukah.net/t13175> .

- (31) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: 118/1.
- (32) الأزهية : 109 - 110
- (33) سورة مريم: 69.
- (34) الكتاب: 399/2
- (35) ألفية ابن مالك :
- (36) ينظر: شرح ابن الناظم: 64/1
- (37) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 152/1
- (38) الكتاب: 399/ 2
- (39) شرح شنور الذهب، ابن هشام: 143
- (40) ينظر: شرح المفصل: 331/4
- (41) نتائج الفكر: 155
- (42) شرح كتاب سيويه : 163 /3
- (43) ينظر : مغني اللبيب، ابن هشام : 108/1
- (44) شرح كتاب سيويه: 163/3.
- (45) ينظر : الأزهية : 146
- (46) من البحر البسيط، يخاطب بها خفاف بن ندبة في ملاحاة وقعت بينهما، ينظر: ديوان العباس بن مرداس السلمى، جمعه وحققه: د. يحيى الجبوري: 106، وفيه : (كنت) بدلاً عن (أنت).
- (47) الكتاب: 394-393 / 1
- (48) ينظر : التعليقة على كتاب سيويه: 187/1، وشرح المفصل: 90/2، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، ابو حيان الاندلسي: 323/4، وهمع الهوامع : 444/1
- (49) ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش: 1175/ 3
- (50) ينظر: معاني النحو، د.فاضل السامرائي: 229/1 ، وملامح البنية العميقة والبنية السطحية في كتاب معاني النحو للدكتور فاضل السامرائي، د. عبدالرزاق فياض وآخرون (بحث منشور) مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، العدد2 ، لعام 2022 : مج29/177
- (51) الأصول في النحو: 254/2.
- (52) شرح شنور الذهب في معرفة كلام العرب : 1/ 264.
- (53) شرح شنور الذهب في معرفة كلام العرب ، الجوّري: 367/1.
- (54) نقل ابن هشام قول الهروي هذا في كتابه (مغني اللبيب) وقال عنه : (واكثرهم لا يذكره، والظاهر أن الأولى للعرض ...) ينظر: مغني اللبيب : 362/1.
- (55) سورة يونس: 98.
- (56) سورة سبأ: 31.
- (57) الأزهية : 171-172.
- (58) الكتاب : 373/ 2

- (59) الكامل في اللغة والأدب : 247/3.
- (60) ينظر: شرح المفصل: 346/2.
- (61) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 445/2.
- (62) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 564/2، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام: 3/3، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 7/3.
- (63) البيت من البحر الطويل، وهو للعجير السلولي، ينظر: اللمع في العربية، ابن جني: 38، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 226/1، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 409/1، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: 72/9.
- (64) الأزهية : 189-190.
- (65) الكتاب: 1/ 71
- (66) ينظر : للمحة في شرح الملحّة، ابن الضائع: 579/2
- (67) ينظر : شرح المفصل: 349/4
- (68) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن : 250/1
- (69) الحل في شرح أبيات الجمل: 54.
- (70) الأزهية : 205-206
- (71) الكتاب: 61/2
- (72) ينظر: شرح كتاب سيويه : 2 / 394.
- (73) ينظر: م.ن: 394/2.
- (74) سورة المائدة، 107.
- (75) الأزهية : 227.
- (76) الكتاب: 1/ 38.
- (77) المصدر نفسه: 4 / 225.
- (78) شرح كتاب سيويه : 5 / 101.
- (79) ينظر : ارتشاف الضرب: 4/ 1723.
- (80) ينظر : روح المعاني ، الألويسي : 3/ 236.
- (81) ينظر : معاني القران : 276.
- (82) ينظر: روح المعاني : 3/ 236.
- (83) اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري: 355/1.
- (84) البحر المحيط: 181/4.
- (85) التحرير والتنوير: 116/6.
- (86) سورة آل عمران: 70.
- (87) الأزهية : 233.
- (88) الكتاب: 90/1.

- (89) ينظر :ما خالف فيه طه الدرة محيي الدين الدرويش في اعراب القرآن الكريم – الحروف الاحادية نموذجاً - ،
د.جمعة حسين ،مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، العدد 4 / لعام 2022 : مج29/ 120
- (90) ينظر : الجنى الداني :164
- (91) الأصول :323/1
- (92) ينظر : التعليقة :186/1
- (93) ينظر : مغني اللبيب :471/1
- (94) ينظر : شرح قواعد الإعراب ، شيخ زاده:150
- (95) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل : 2/ 45
- (96) سر صناعة الإعراب: 640/2.

References;

First/ Published Research:

- 1- What Taha al-Durra Muhyi al-Din al-Darwish disagreed with in the syntax of the Noble Qur'an - monosyllabic as a model-, Dr. Jumaa Hussein, Tikrit University Journal for Human Sciences, Issue 4 / for the year 2022: Volume 29/120.
- 2- -Linguistic levels in the sentence "and rarely lasts a connection", Azzam Muhammad Theeb, an article published on the Alukah website on the international network. <https://majles.alukah.net/t13175>.
- 3- The features of the deep structure and the superficial structure in the book Meanings of Grammar by Dr. Fadel Al-Samarrai, Dr. Abdul-Razzaq Fayyad and others (published research) Tikrit University Journal for Human Sciences, No. 2, 2022: Volume 29/177.

Second / printed books:

- 1- Al-Azha in the Science of Letters: Ali bin Muhammad Al-Harawi (died 415 AH), investigated by Abdel-Moeen Al-Malouhi, Publications of the Arabic Language Academy in Damascus, 2nd floor / 1413 AH - 1993 AD.
- 2- Recognizing beatings from Lisan al-Arab: Abu Abdullah Muhammad bin Yusuf, known as (Abu Hayyan al-Nahwi) (d. 745 AH). Investigation by Dr. Rajab Othman and Dr. Ramadan Abdel Tawab. Al-Khanji Library, i.d. 1/1418 AH = 1998 AD.
- 3- Al-Azha in the Science of Letters: Ali bin Muhammad Al-Harawi (d. 415 AH), investigated by Abdel-Moeen Al-Mallouhi, Publications of the Arabic Language Academy in Damascus, 2nd floor / 1413 AH - 1993 AD.
- 4- Origins in grammar: Abu Bakr Muhammad ibn Sahl ibn al-Siraj (d. 316 AH). Investigation by Abdul-Hussein Al-Fatli. Al-Resala Foundation, Beirut, 3/1988 AD.
- 5- Alfiya Ibn Malik: Abu Abdullah Jamal Al-Din Muhammad bin Malik Al-Andalusi (d. 672 AH). Dar Al-Athar for Publishing and Distribution, Cairo, I 2/1423 AH = 2003 AD.
- 6- Fairness in matters of disagreement between the Basri and Kufic grammarians: Abu Al-Barakat Al-Anbari. Al-Asriyya Library, i.d. 1/1424 A.H. - 2003 A.D.

- 7- The clearest path to Alfiya Ibn Malik: Abdullah bin Yusuf bin Ahmed bin Abdullah bin Yusuf bin Hisham (d. 761 AH). Investigation by Youssef Sheikh Mohammed Al-Beqai. Dar Al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution, (Dr.) / (D.T.)
- 8- Interpretation of Al-Bahr Al-Moheet: Muhammad bin Yusuf, famous for Abu Hayyan Al-Andalusi (d. 749 AH), investigated by: Sheikh Adel Ahmed Abdel-Mawgod and Sheikh Ali Muhammad Moawad, participated in the investigation by Dr. Zakaria Abdel Majid Al-Noqi, d. Ahmad al-Najouli al-Jamal, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Lebanon - Beirut, 1/1/1422 AH - 2001 AD.
- 9- Liberation and Enlightenment “Editing the Right Meaning and Enlightening the New Mind from the Explanation of the Glorious Book”: Muhammad Al-Taher bin Muhammad bin Muhammad Al-Taher bin Ashour Al-Tunisi (died 1393 AH). Tunisian Publishing House, Tunis, (Dr.)/1984 AD.
- 10- Appendix and Supplementation in the Explanation of the Book of Facilitation: Abu Hayyan Al-Andalusi, investigated by: Dr. Hassan Hindawi, Dar al-Qalam - Damascus (from 1 to 5), and the rest of the parts: Dar Treasures of Seville, 1st ed.
- 11- Commentary on Sibawayh’s book: Al-Hassan bin Ahmed bin Abdul Ghaffar of Persian origin, Abu Ali (d. 377 AH), investigation: Dr. Awad bin Hamad Al-Quzi, 1st Edition, 1410 AH / 1990 AD
- 12- Paving the rules with an explanation of facilitating the benefits: Author: Muhammad bin Yusuf bin Ahmed, Moheb Al-Din Al-Halabi and then Al-Masri, known as the Nazir of the Army (died 778 AH), study and investigation: a. Dr.. Ali Muhammad Fakher and others, Dar Al-Salaam for printing, publishing, distribution and translation, Cairo - Arab Republic of Egypt, i. 1/1428 A.H.
- 13- The proximate genie in the letters of meanings: Abu Muhammad Badr al-Din Hassan bin Qasim bin Abdullah bin Ali al-Muradi al-Masri al-Maliki (d. 749 AH) investigation, Dr. Fakhr al-Din Qabawah - Professor Muhammad Nadim Fadel, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1, 1413 H / 1992 AD.
- 14- Al-Halal in explaining the verses of the camel: Abu Muhammad Abdullah bin Muhammad Ibn al-Sayyid al-Batusi (d. 521 AH), Dr. Yahya Murad, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, ed 1/1424 AH - 2003 AD, read it and commented on it.
- 15- The spirit of meanings in the interpretation of the Great Qur’an and the Seven Repetitions: Abu Al-Ma’ali Mahmoud Shukri bin Abdullah bin Muhammad bin Abi Al-Thana’ Al-Alusi (d. 1342 AH), House of Revival of Arab Heritage, Beirut, (d.t.), (d. i.)
- 16- The Treasury of Literature and the Heart of Lisan Al Arab: Abdul Qadir bin Omar Al-Baghdadi (died 1093 AH). Investigation and explanation of Abd al-Salam Muhammad Harun. Al-Khanji Library, Cairo, 4th floor / 1418 AH = 1997 AD.
- 17- The secret of the articulation industry: Abu Al-Fath Othman bin Jinni. Investigation: Dr. Hassan Hindawi. Dar Al-Qalam, Damascus, 1st / 1985 AD.
- 18- -Explanation of Ibn Aqil on the Alfiya of Ibn Malik: Ibn Aqeel, Abdullah bin Abdul Rahman al-Aqili (d. 769 AH). Achieving Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid. Dar Al-Turath, Cairo, 2/1400 AH = 1980 AD

- 19- -Explanation of Ibn al-Nazim on the Alfiya Ibn Malik: Badr al-Din Muhammad Ibn Imam Jamal al-Din Muhammad ibn Malik (d. 686 AH) investigation, Muhammad Basil Oyoun al-Soud, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, 1, 1420 AH / 2000 AD
- 20- Explanation of Al-Ashmouni on Alfiya Ibn Malik: Ali bin Muhammad bin Issa Al-Ashmouni Al-Shafi'i (d. 900 AH). Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1st / 1419 AH = 1998 AD.
- 21- Explanation of the facilitation: Jamal Al-Din Muhammad bin Abdullah bin Malik. Investigation by Dr. Abdul Rahman Al-Sayed and Dr. Muhammad Badawi Al-Mukhton. Dar Hajar for Printing, Distribution and Advertising, i. 1/1410 AH = 1990 AD.
- 22- Explanation of the roots of gold in the knowledge of the words of the Arabs: Ibn Hisham Al-Ansari. Achieving Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid. Dar Al-Tala'i, (D.T)/(D.T).
- 23- Explanation of the Roots of Gold in Knowing the Words of the Arabs: Shams al-Din Muhammad ibn Abd al-Moneim ibn Muhammad al-Jujari al-Qahiri al-Shafi'i (d. 889 AH), investigation, Nawaf ibn Jaza al-Harthi, publisher: Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Medina - Saudi Arabia (origin of the book : Master's thesis for the investigator), i. 1/ 1423 AH - 2004 AD
- 24- -Explanation of the rules of syntax (by Ibn Hisham): Muhammad bin Mustafa Al-Qugowi, Sheikh Zadeh (d. 950 AH), study and investigation, Ismail Ismail Marwa, Dar Al-Fikr Contemporary, Beirut - Lebanon, Dar Al-Fikr, Damascus - Syria, 1, 1416 AH - 1995 AD.
- 25- Explanation of the Kaffiyeh of Ibn al-Hajib: Radhi al-Din al-Istrabadi. It was presented to him and put in his notes by Dr. Emil Badi' Yaqoub. Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 2nd floor / 1428 AH = 2007 AD.
- 26- Explanation of Sibawayh's book: Abu Saeed Al-Hassan bin Abdullah bin Al-Marzban Al-Sirafi (d. 368 AH). Investigation by Ahmed Hassan Mahdali and Ali Syed Ali. Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, i. 1/1429 AH = 2008 AD.
- 27- Explanation of the joint: Muwaffaq Al-Din Yaish Ali bin Yaish (d. 643 AH). World of Books, Beirut, (d.t)
- 28- The reasons for grammar: Muhammad bin Abdullah bin Al-Abbas Al-Warraq (d. 381 AH). Investigation by Mahmoud Jassim Mohammed Al-Darwish. Al-Rushd Library, Riyadh - Saudi Arabia, 1/1420 AH = 1999AD.
- 29- Al-Kamel in Language and Literature: Abu Al-Abbas Muhammad bin Yazid Al-Mubarrad (d. 285 AH). Investigation by Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim. Dar al-Fikr al-Arabi, Cairo, 3/1417 AH = 1997 AD.
- 30- The book: Abu Othman Amr bin Qanbar (180 AH). Investigation by Abdel Salam Haroun. Al-Khanji Library, Cairo, (D.T).
- 31- Al-Labbah fi Ills of construction and arabization: Abu Al-Baqa Abdullah bin Al-Hussein bin Abdullah Al-Akbari (d. 616 AH). Investigation by Dr. Abdul Ilah Al-Nabhan. Dar Al-Fikr, Damascus, 1/1/1416 AH = 1995 AD.
- 32- The Glimpse in Explaining Al-Malha: Abu Abdullah Muhammad bin Hassan bin Seba`, known as (Ibn Al-Sayegh) (d. 720 AH). Investigation: Ibrahim bin Salem Al-Saedi. Deanship of Scientific Research, Islamic University, Madinah - Kingdom of Saudi Arabia, i. 1/ 1424 AH = 2004 AD.
- 33- Al-Lama': Abu Al-Fath Othman bin Jinni. Achieving a knight winner. Cultural Book House, Kuwait, (d.t).

-
- 34- The Helper to Facilitate the Benefits: Bahaa Al-Din Ibn Aqeel, Investigation, Dr. Muhammad Kamel Barakat, Publisher: Umm Al-Qura University, Dar Al-Fikr, Damascus - Dar Al-Madani, Jeddah, 1/1400-1405 AH.
- 35- Meanings of the Qur'an: Abu Al-Hasan Al-Balkhi, known as (Al-Akhsh Al-Awsat) (died 215 AH), achieved by Dr. Hoda Mahmoud Qara'a, Al-Khanji Library, Cairo, 1st edition 1411 AH / 1990 AD.
- 36- Syntax meanings: Dr. Fadel Al-Samarrai, Higher Education Press in Mosul, 1986-1987.
- 37- Mughni Al-Labib on the authority of the Arabs: Ibn Hisham Al-Ansari. Investigation and commentary Barakat Yusef Haboud. Dar Al-Arqam Ibn Abi Al-Arqam, Beirut - Lebanon, 1/1419 AH = 2009 AD.
- 38- Grammatical purposes in explaining the evidence of the explanations of the millennium: Badr Al-Din Al-Aini (d. 855 AH), achieved by a. Dr.. Ali Mohamed Fakher, a. Dr.. Ahmed Mohamed Tawfiq Al-Sudani, d. Abdul Aziz Muhammad Fakher, Dar Al Salam for printing, publishing, distribution and translation, Cairo - Arab Republic of Egypt, 1, 1431 AH / 2010 AD.
- 39- Al-Muqtab: Abu Al-Abbas Al-Mubarrad. Investigated by Muhammad Abdul-Khaleq Udaymah. World of Books, Beirut, (d.t).
- 40- The results of thought in grammar: Abu al-Qasim Abd al-Rahman al-Suhaili. Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1/1/1412 AH = 1992 AD.
- 41- Adequate grammar: Abbas Hassan (d. 1398 AH). Dar Al Maaref, 1st Edition (D.T).
- 42- The collection of mosques in explaining the collection of mosques: Jalal Al-Din Al-Suyuti. Investigated by Ahmed Shams El-Din. Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, i 2/1427 AH = 2006 AD.